نداء الوطن
NIDAA AL WATAN
nidaalwatan.com
السبت 22-05-2021 العدد 551

مونان: هل الإرادة السياسية بمكافحة الفساد موجودة في لبنان؟

إفرام ونجّار خلال مشاركتهما في ندوة مكافحة الفساد

"مكافحة الفساد: ما الذي يمنع تطبيق القوانين" عنوان الندوة الحوارية الإفتراضية التي نظّمها "مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد" في جامعة القديس يوسف، بالتعاون مع مؤسسة "كونراد اديناور"، وذلك في إطار العمل على تحقيق الحكم الرشيد وتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد في القطاع العام والخاص.

شارك في الندوة وزير العدل السابق البروفسور إبراهيم نجار، النائب المستقيل نعمة افرام، رئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية، عضو الهيئة الإدارية في الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين المحامية كارين طعمة، منسق مشروع ACT أحمد العاصي عن حملة "كلنا ضد الفساد" ومدير المشاريع في مؤسسة "كونراد اديناور" حمد الياس.

بداية، قال مدير "مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد" البروفسور باسكال مونان: "الجميع يعلم حجم الفساد في لبنان ولكن هل الارادة السياسية بمكافحة الفساد وسلوك درب الاصلاح موجودة لدى أهل السلطة وأهل السياسة؟". أضاف: "الدولة ومؤسساتها اليوم في حال من التفكك والانحلال، والمؤسسات التي انشأها الرئيس فؤاد شهاب تعاني، ومشوار اعادة الروح الى الدولة يبدأ بمكافحة الفساد".

بدوره، أشار نجار الى أنه "ليس هناك مكافحة فساد في حال لا توجد دولة قانون، ودولة القانون تعني أنه يجب احترام القانون من جباية الضرائب وخلق قوة مسلحة وإدارة صحيحة وتطبيق القوانين بالشكل المطلوب"، مشدداً على أن "مكافحة الفساد ليست فقط بالشعارات والخطابات".

نجّار: مكافحة الفساد ليست فقط بالشعارات والخطابات بل بدولة قانون

وقال: "لم يعد هناك ثقافة قانون في لبنان، "الشاطر بشطارته والايد لي ما فيك ليا بوسها ودعي عليها"، كل هذه الاقاويل وتطبيقها أدى الى غياب ثقافة القانون في لبنان، ولم يعد لدينا أي أحد يحتكم لحكم القانون لان لبنان مفكك اليوم، وكل القطاعات انهارت، إن الفساد مستشر في لبنان وحكم القانون الرشيد غير موجود".

أضاف: "يجب ان تكون الدولة قوية وقادرة وعادلة، يعني انه بحسب القانون يجب على الدولة ان تجبي الضرائب ومن خلالها يتم تأمين المرفق العام، ما ينتج عنه قوى مسلحة وقوى أمن تحمي البلاد، عندما يكون هناك "ذهنية مسؤول" يصبح لدينا دولة".

ضغط سياسي كبير

وعرض تجربته خلال توليه وزارة العدل، مشيراً الى انه حاول "تطبيق القانون وهو لم يرد على أي مرجعية سياسية ولكن في كل خطوة قرر القيام بها، واجهه ضغط سياسي كبير". وقال: "كوزير عدل، حولت 18 ملفاً لقضاة فاسدين الى ملف التفتيش القضائي وتم فصل قاض واحد فقط، لان الوساطة السياسية قامت بما يمكن القيام به فقط لحماية هؤلاء القضاة، ناهيك عن أموال طائلة بملايين الدولارات عرضت مرات عدة في مقابل القبول بـ"تمريق" ملفات فساد رفضتها بالطبع".

بدوره، قال افرام: "ترشحت للنيابة بهدف تغيير الواقع الذي وصلنا اليه اليوم. لم أتفاجأ يوماً بالواقع الحاصل، ورأيت ان المشكلة الأساسية هي ان الاعتقاد الراهن للشأن السياسي هو ان مؤسسات الدولة مشرعة للسبي ويمكن استغلالها بعد الدخول الى الدولة، وهذه العملية بدأت منذ العام 1991 عندما أقرّ قانون يسمح لأي حزبي بأن يتسلم مسؤولية إدارية في الدولة اللبنانية".

وأضاف: "من يتكلم اليوم باسم لبنان؟ المنظومة السياسية تعتبر ان الدولة غنيمة حرب، ولا يمكن النهوض بلبنان إلا من خلال تحرير الدولة من الفساد".

وتابع: "أمامنا سنة للقتال من أجل بقاء لبنان، والرؤية واضحة من خلال إعادة بناء الدولة على الإنتاجية والفعالية انطلاقاً من فن بناء المؤسسات".

إفرام: نشكّل جبهة سياسية عابرة للطوائف والمناطق لخوض الانتخابات النيابية

وكشف انه "بصدد تشكيل جبهة سياسية عابرة للطوائف والمناطق لخوض الانتخابات النيابية المقبلة واحداث التغيير الكبير". وقال: "لقد تأخرنا لفهم الفساد في لبنان، فهناك منظومة ذكية جداً بجذب الأموال وسرقتها، من خلال جذب السياح والمغتربين اللبنانيين مع أموالهم وسرقتها في لبنان من خلال طرح أوهام عليهم".

زوال لبنان

وحذّر من الوضع الراهن، وقال: "إننا أمام زوال لبنان الذي نعرفه وهناك نية لتدمير كل ما تغنى به لسنوات طويلة، فمدارس لبنان وجامعاته وثقافته وكل ما نعرفه عنه يدمر حالياً. ونحن اليوم امام لحظة حقيقة، إما الذهاب الى إعادة بناء لبنان من خلال الدخول بقوة الى مجلس النواب او السماح للمنظومة بالاستمرار في تدميره".

وعن كلفة الفساد، قال: "علينا جمع كل الأموال التي دخلت الى لبنان منذ العام 1991 وطرحها على ما تبقى منها اليوم". وقال رئيس التفتيش المركزي أن "قرارات الهيئة لا تحترم، والعشرات منها لم يحترم على مدى 20 عاماً وأكثر". وتحدث كل من العاصي وطعمة عن مشروع مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في لبنان الممول من الاتحاد الأوروبي وExpertise France.